اخذ الاقل بكل الثمن او ترك والاكثرة بالخيار للبايع وان
قال كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته او ترك وكذا الاكثر كل
ذراع بدرهم او نسخ وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم لا بيع
عشرة اذرع من مائة من دار ولا بيع عبد الى مائة عشرة
اثواب وما قل واكثر ولو بين لكل ثمن صح في الاقل بقدره
وجهله وفسد في الاكثر وفي بيع ثوب على انه عشرة او زنه
كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بالخيار
وبتسعة في تسعة ونصف ان شاء وقال ابو يوسف ان
شاء اخذ باخذ عشرة في الاول وبعشرة في الثاني وقال محمد
ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول وبتسعة ونصف
في الثاني وصح بيع التبن في سنبله والبقلاء والارز والتبن
في قشره والجوز واللوز والفستق في قشرها الاول وبيع ثمر
لم يبد صلاحها او قد بدا وجب قطعها وشرط تركها على الشجر
يفسد البيع كاستثناء قدر معلوم منها اجزع الكيل والعد
والوزن والذرع على البايع واجزع وزان الثمن وكقدره
على المشتري وفي بيع سلعة بثمن سلم اولا وفي عبد يعلمها
معا

باب الخيار

صح خيار
الشرط لكل من المتبايعين ولهما فله ايام واقل لا اكثر الا انه
يجوز ان اجاز في الثلاث فان شرى على انه ان لم ينقد
ثمنه الى ثلاثة فلا بيع صح والى اربعة لا فان نقد في الثلاث
جاز ولا يخرج مبيع عن ملك بايعه مع خيار فان قبضه
المشتري لا يملكه عليه بالقبض ويخرج مع خيار المشتري ويملكه
في يده بالثمن كتعيبه ولا يملك المشتري شراء غيره بالخيار
لا يفسد بكاحه وان وطيها ارتكالا به بالنكاح الا في البكر
ولا يعتق قريبه المشتري عليه في مدة خياره ولا من شراه
قابل ان ملكت عبدا فهو حر ولا يفد حيض المشتري في

Copyright © King Saud University